لو اراد الزميل معرفة رأي الكاتب بما طرأ على موضوع الهجرة، لوجده بعد سطر واحد من الجملة التي اثبتها منزوعة من سياقها. بعد سطر واحد فقط، وتحت بند خاص، جرى تناول ما طرأ على الهجرة، وقد ورد التالي: «٢ ـ فضلاً عمّا تقدم، فقد هبط فعلاً عدد المهاجرين سنوياً، بعد توقف الهجرة الكثيفة».

ان النص السابق يجزم بهبوط عدد المهاجرين، ويبدأ بشبه جملة «فضلاً عمّا تقدم» المسبوقة بالرقم ٢، اشارة الى ارتباطها بما سبقها، اي الرقم ١، وهو البند الذي تضمّن الجملة التي سبق ان اقتبسها الزميل المراجع. اكثر من ذلك، فثمة بند مستقل ثالث موجود على الصفحة ذاتها، وخصّص للهجرة المضادة، وفي ما يلي نصه: «٣ ـ قللت الهجرة المضادة من نسبة اسهام الهجرة في تكوين موارد اسرائيل البشرية».

نثبت ما تقدم بهدف التأكيد للقارىء، وليس للزميل المراجع، لانه يعرف ذلك، ان موضوع البحث، الذي استدعى الاشارة الى البنود الثلاثة التي سبق ذكرها، هو غير ما ذهب اليه خطأ المراجع. لقد جرى ذكرها انطلاقاً من الحقائق التي سجّلها جدول مثبت على الصفحة ٥٩، وأجريت مناقشته على الصفحة ٦٠، حيث ورد التالي: «يشير الجدول الرقم (٢ ـ ٢) الى اكثر من حقيقة، لعل ابرزها اسهام الهجرة الكبير جداً في تكوين موارد اسرائيل البشرية. أولكن ذلك يجب ألّا يحجب مسألة اخرى هي تدنّي نسبة اسهام الهجرة تبعاً لتقدّم الفترات. وعلى هذا الصعيد، فمن الاهمية بمكان التمييز بين اكثر من سبب كان وراء ذلك. وهنا، يمكن الاشارة الى ثلاثة عوامل تختلف في دلالاتها، وإنْ اتفقت في نتائجها».

اذن، عنوان البحث هو «تدنّي اسهام الهجرة تبعاً لتقدم الفترات». ولأن الاسباب مختلفة جرى التشديد على ضرورة التمييز، وذلك لأهمية، واختلاف، دلالات كل سبب، حتى وانْ ادّى النتيجة ذاتها. ومن هنا، كان وضع الجملة الاخيرة في الفقرة السابقة عن «ثلاثة عوامل مختلفة في دلالاتها، وإنْ اتفقت في نتائجها». وعليه، ان هدف البحث، في النقطة محل الحديث، ومن وراء المناقشة، هو استخلاص دلالات العوامل الثلاثة وراء النتيجة المتحققة.

لقد اشارت الدراسة الى العوامل الثلاثة المشاركة في تقرير، وتكوين، موارد اسرائيل البشرية، وهي: النمو الطبيعي، أي الفرق بين الولادات والوفيات، وقد خصص له البند الرقم ١؛ والهجرة الى اسرائيل، وقد خصص لها البند الرقم ٢؛ والهجرة المضادة، وقد خصص لها البند الرقم ٣. ونظراً الى شراكة العوامل المشار اليها، فان اي زيادة في نسبة اسهام احدها، سلباً او ايجاباً، لا بدّ وان يترك نتيجة عكسية، وبالقدر عينه، على الشريك، او الشريكين الآخرين. ولكن هل تحمل زيادة نسبة الاسهام مدلولاً ايجابياً بالضرورة؟ وهل لهبوط نسبة الاسهام دلالة سلبية بالضرورة؟ ان الحكم، في الحالتين معاً، هو التطوّر الذي لحق بحجم الاسهام. على سبيل المثال، لو افترضنا، جدلاً، ان الزيادة السكانية في عام معيّن كانت ٢٠ الف نسمة بواقع عشرة آلاف نسمة، اي ٥٠ بالمئة لكل من النمو الطبيعي وصافي الهجرة؛ وفي عام آخر كانت الزيادة السكانية ١٥ الف نسمة بواقع عشرة آلاف نسمة للنمو الطبيعي وخمسة آلاف نسمة للهجرة، اي بنسبة اسهام تبلغ ٦٦,٦ بالمئة، للنمو الطبيعي، وما تبقى، اي الثلث، للهجرة. في هذه الحالة، فان ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي لا يحمل اية دلالات ايجابية، نظراً الى انه كان حصيلة عوامل سلبية. ان غرض البند الرقم ١، المخصص للنمو الطبيعي، كان لتأكيد ايجابية التطوّر الذي لحق بارتفاع نسبة اسهامه. في ما يلي الفقرة المثبتة في الكتاب كاملة، والتي توضح طبيعة النقطة قيد النقاش، والسياق الذي انتزعت منه الجملة التي اقتبسها المراجع. ورد في الكتاب، على الصفحة ٦٠: «١ ـ ترتّب على التزايد المستمر في عدد السكان زيادة مشابهة في النمو الطبيعي (أي الفرق بين الولادات والوفيات). ففي حين بلغ النمو الطبيعي، في أوائل الستينات، حوالى ٣٠ الف نسمة سنوياً، ارتفع الى حوالى ٥٠ الفاً منذ العام ١٩٧٥ فصاعداً. على ذلك، فان هبوط نسبة اسهام الهجرة، مقارنة بنسبة اسهام النمو الطبيعي في تكوين الموارد البشرية، يعود الى الزيادة في النمو الطبيعي، دون ان يعني ذلك، بالضرورة، هبوط الحجم المطلق للهجرة».

يلاحظ ان موضوع الحديث هو ارتفاع نسبة اسهام النمو الطبيعي، نتيجة لارتفاع حجمه الذي زاد في المتوسط سنوياً من ٣٠ الف نسمة الى ٥٠ الف نسمة. وبناء عليه، وضعت الجملة الاستنتاجية الثانية،